

Distr.: General
26 December 2014
Arabic
Original: Russian

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الستون

١٦ شباط/فبراير-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في التقارير المقدمة من الدول
الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية
القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

قائمة القضايا والمسائل المتعلقة بالتقرير الدوري الرابع لقرغيزستان

إضافة

الردود الواردة من قرغيزستان**

[تاريخ الاستلام: ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤]

قضايا عامة

١ - يرجى تقديم المزيد من التفاصيل بشأن إعداد التقرير الدوري الرابع (CEDAW/C/KGZ/4)، بما يشمل الإفادة بما إذا اعتمد التقرير من الحكومة وقُدّم إلى البرلمان، وبشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في إعداده، وتحديدًا المنظمات النسائية، إضافة إلى الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى، مثل مكتب أمين المظالم.

* CEDAW/C/60/1.

** أُصدِرَت هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الرد: أصدرت حكومة جمهورية قيرغيزستان، في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، الأمر رقم 318-r بشأن إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات تتولى إعداد التقرير الدوري الرابع لجمهورية قيرغيزستان المتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتألّفت اللجنة من قادة لجان البرلمان (جوغوركو كينيش)، وقادة المحكمة العليا، ومكتب أمين المظالم، والخدمة المدنية والمكتب الإحصائي الوطني، ورؤساء ثماني وزارات ورؤساء جميع المناطق، وأيضاً ممثلي المنظمات الدولية وغير الحكومية. ووفقاً لترتيب المذكور أعلاه، أنشئ فريق عامل مشترك بين الوكالات يضم ٢٧ عضواً للاضطلاع بجميع أعمال إعداد التقرير. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عُقدت ثلاث حلقات دراسية وسبعة اجتماعات استشارية لأعضاء الفريق العامل، واضطلع بالعمل أيضاً في إطار أفرقة مواضيعية. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عقدت مشاورات وطنية، وشارك أعضاء اللجنة المشتركة بين الوكالات والفريق العامل، إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية وغير الحكومية، في مناقشة شاملة. وأُخذت تلك المناقشات في الاعتبار لدى إعداد المشروع النهائي للتقرير، الذي عُرض على موقع الحكومة الشبكي لإعلام الجمهور. وجرّت الموافقة على التقرير الدوري الرابع بشأن تنفيذ الاتفاقية بقرار الحكومة رقم ٨٧٢ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبعد الانتهاء من عملية إعداد التقرير، جُمِعت في منشور المواد التالية التي تجسد العملية بأسرها: نص الاتفاقية، ونص التقرير الوطني، وقرارات حكومة قيرغيزستان ذات الصلة. وقُدِّم هذا المنشور إلى جميع نواب البرلمان وعُمم على جميع إدارات الحكومة الوطنية والبلدية، وعلى الشركاء من المنظمات الدولية والجمعية المدني.

٢ - يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة، بما يشمل حملات إذكاء الوعي العام، لضمان عِلْم النساء في الدولة الطرف بحقوقهن بموجب الاتفاقية. ويرجى أيضاً تقديم معلومات عما إذا تم الاحتجاج بالاتفاقية في القضايا المعروضة على المحاكم، وعن عدد قضايا التمييز ضد المرأة ونتائجها. ويرجى تقديم معلومات مستكملة عن العملية التي تتبعها المحكمة العليا لإدخال ممارسة اتخاذ القرارات القضائية على أساس المعاهدات الدولية، وبيان ما إذا قُدِّم تعليم لطلاب القانون وتدريبات للقضاة والمدعين العامين والمحامين عن الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

الرد: فيما يتعلق بالمعلومات عن تطبيق الاتفاقية في جلسات المحاكم، نشير إلى أنه في الوقت الحاضر لا تتوافر إحصاءات من هذا القبيل من المحاكم في قيرغيزستان. ومع ذلك، ووفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦ من الدستور، تُعدّ المعاهدات الدولية التي تكون جمهورية قيرغيزستان طرفاً فيها والتي دخلت حيز النفاذ وفقاً للإجراءات المتبعة والمبادئ والقواعد

المعترف بها عموماً للقانون الدولي، جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني لقرغيزستان. وتطبق قواعد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان مباشرة ولها الأسبقية على الاتفاقات الدولية الأخرى. ووفقاً للفقرة ٤ من المادة ٩٣ من الدستور، يحدد القانون تنظيم المحاكم وإجراءاتها. ووفقاً للجزء ١ من المادة ٩٤ من الدستور، يتمتع القضاة بالاستقلال ويخضعون لدستور وقوانين جمهورية قرغيزستان. فإذا أُثيرت أثناء جلسة استماع في المحكمة مسألة تتعلق بتطبيق قواعد أي اتفاقية أو معاهدة أو اتفاق دوليين تكون جمهورية قرغيزستان طرفاً فيها ودخلت حيز النفاذ وفقاً للقانون، ينبغي عندئذ أن يسترشد القاضي بتلك القواعد جنباً إلى جنب قواعد التشريعات الوطنية.

ونشير إلى ما يلي فيما يتعلق بعدد القضايا التي تشمل تمييزاً ضد المرأة ونتائج الإجراءات القانونية. الأمر رقم ١١ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الصادر عن رئيس المحكمة العليا لجمهورية قرغيزستان تضمن موافقة على تضمين التقارير الإحصائية للدولة مؤشرات جنسانية فيما يتعلق بعمل المحاكم في القضايا المدنية. وفي هذا الصدد، لا تتوافر المعلومات المذكورة أعلاه إلا لعام ٢٠١٤، إذ لم تكن هناك تقارير إحصائية متضمنة مؤشرات جنسانية فيما يتعلق بالقضايا المدنية.

وفي القضايا المتصلة بنوع الجنس (١٠ فئات من القضايا) في عام ٢٠١٤، كان هناك ١٥ ٨٦٠ قضية مدنية، وكانت المدعيات في ٩١٣ ١٠ قضية من النساء (٢،٧٥ في المائة من المجموع).

الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي

٣ - يرجى تقديم المزيد من التفاصيل بشأن السمات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٠ وخطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، إضافةً إلى معلومات محدّثة عن وضع مؤشرات الرصد، والنتائج المحققة، والميزانية المخصصة للتدابير المقررة (الفقرة ٣١).

الرد: اعتمدت بالقرار رقم ٤٤٣ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ لحكومة قرغيزستان الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٠، التي تشكل خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ جزءاً لا يتجزأ منها. وفي ما يلي الأولويات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٠:

- توسيع الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة؛
- إقامة نظام للتعليم الوظيفي؛

- القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس وتعزيز إمكانية لجوء المرأة إلى العدالة؛
- تعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال صنع القرار وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، جار بذل الجهود في المجالات التالية للسياسات الجنسانية.

- ١ - يتمثل أحد التغييرات الرئيسية في حدوث تحول بشأن القضايا الجنسانية، من جانب السلطات والمجتمع ككل. وسيعترف بحق المرأة في المشاركة في مجال صنع القرار ليس من جانب المؤسسات الرسمية فحسب، حيث توجد تدابير خاصة لدعم هذه المسألة، بل أيضاً في المجال الخاص.
- ٢ - وسيجري الاعتراف بحق المرأة في امتلاك زمام حياتها على نحو يعفيها من معضلة الاختيار بين الأسرة والعمل. ورغم أن أعمال هذه الحقوق على الصعيد العملي سيتطلب فترة طويلة من الجهود لإذكاء الوعي العام وللعمل مع الحكومة، فإن ظروف الكفاح لتحقيق هذه الحقوق ستكون قد تغيرت بحلول عام ٢٠٢٠.
- ٣ - وستعمل حكومة جمهورية قيرغيزستان بمرونة في مجال المبادرات الجنسانية بغرض تعزيز ثقافة المساواة، وستصبح الحكومة ذاتها قدوة لأرباب العمل.
- ٤ - وستصبح ثقافة عدم التسامح مطلقاً إزاء التمييز بين الجنسين في المجال العام هي المعيار الذي يلتزم به المجتمع، مما سيؤثر على جميع مجالات النشاط، بما في ذلك أخلاقيات العمل وأنشطة وسائط الإعلام.
- ٥ - وستولي الدولة اهتماماً أكبر للمنظور الجنساني في توفير الخدمات العامة. وستدرج آلية مراعاة الفوارق بين الجنسين في قائمة الخدمات الحكومية.
- ٦ - وحتى تتسنى زيادة نسبة النساء الناشطات اقتصادياً، ستوفر الحكومة والسلطات المحلية كل دعم ممكن لتوسيع شبكة المرافق المتاحة لرعاية الأطفال قبل سن الدراسة، مما سيمكن النساء من الاستفادة من فرص العمل.
- ٧ - وسيشهد الاستقلال الاقتصادي للمرأة زيادة كبيرة مع التغيير في السياسة الائتمانية وتوسيع نطاق فرص الحصول على القروض للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة (ومن فيهن المقيمات في مناطق ريفية).
- ٨ - ونتيجة لجهود مشتركة بين السلطات المحلية والناشطين، وبدعم من الحكومة، جار تطوير نظام فعال للتعليم الفني للكبار باعتباره مكملاً لنظام التعليم الرسمي. ويسهم هذا

النظام، القائم على مبادئ "التعليم مدى الحياة"، في إحداث تغييرات كبيرة في مجال التعليم، مما يحسن نتائج الطلاب ويوسع فرص الوصول إلى أسواق العمل الجديدة للبالغين. وأصبحت المشاركة في المسؤوليات الأسرية، بما في ذلك تربية الأطفال، تجري بشكل أكثر تكافؤاً، مما يفضي إلى تحسن معيشة الأفراد من جميع الأعمار. وعلاوة على ذلك، تشهد حالة الرعاية الصحية تغييرات أيضاً، مما يؤدي إلى تحسين المؤشرات، مع انخفاض مؤشرات وفيات الأمهات والأطفال وتحسن مؤشرات صحة الرجال.

٩ - ونتيجة للعمل في مجال النظام التعليمي الفني، سيتغير هيكل العمالة على مدى السنوات العشر المقبلة، وسيتحسن مستوى هجرة العمالة الخارجية والداخلية ويستقر، وستتاح فرصة توظيف نسبة كبيرة من السكان في وظائف متصلة بالتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات. وعلى وجه الخصوص، سيسفر ذلك عن زيادة فرص النساء في التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة. وقد وُضِعَت خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ وبها مؤشرات لتقييم التدابير المتخذة، ورُصِدَت أيضاً للمرة الأولى حالة تنفيذ الخطة.

وفيما يتعلق بالميزانية المخصصة للتدابير الواردة في خطة العمل الوطنية، اعتمدت موارد من ميزانية الدولة الوطنية وأدرجت في الميزانية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، فقط لأغراض مرتبات موظفي الخدمة المدنية المشاركين في تنفيذ التدابير المحددة. ولا توفر ميزانية الدولة تمويلاً إضافياً من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي هذا الصدد، تشكل المنظمات المانحة الدولية والمجتمع المدني، ممثلاً في المنظمات العاملة في مجال قضايا السياسات الجنسانية في جمهورية قيرغيزستان، أحد مصادر التمويل المحتملة الهامة. وعلاوة على ذلك، فإن أولويات الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين قد تتلقى الدعم من الميزانيات المحلية.

وفي عام ٢٠١٢ وُضِعَت تقديرات للمرة الأولى للميزانية المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الوطنية، باستخدام بيانات عن الاحتياجات وسبل التمويل المحتملة اللازمة لتحقيق الأولويات الخمس للاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين. ووُضِعَت أيضاً تقديرات لأي نقص في استمرار التمويل اللازم لتنفيذ التدابير في إطار هذه الأولويات الخمس.

وجرت مناقشة المنهجية الموضوعية والميزانية المقررة لتنفيذ خطة العمل الوطنية مع ممثلي الوزارات والإدارات، وممثلي الحكومات الإقليمية، وعمدتي مدينتي بيشكيك وأوش، وممثلي المنظمات غير الحكومية وخبراء مستقلين في الشؤون الجنسانية.

وفي أثناء الاجتماعات، جرى تحديد التمويل المتاح من الميزانيات المحلية لتنفيذ خطة العمل الوطنية، والتدابير الرامية إلى اجتذاب الموارد الخارجة عن الميزانية. وفي سياق البحث عن تمويل لتنفيذ التدابير الواردة في خطة العمل الوطنية، ولا سيما المتعلقة بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، اشتركت وزارة التنمية الاجتماعية، في شراكة مع المنظمات غير الحكومية، في العملية التنافسية المطروحة لطلب التمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. ووافقت اللجنة الاستشارية البرنامجية المشتركة بين الوكالات التابعة للصندوق الاستئماني على الطلب بمنحة قدرها ٧١٩ ١٩٥ دولاراً.

٤ - أشير إلى قرار الحكومة رقم ٥٢٦ الذي ينص على وجوب قيام الهيئات الحكومية بإجراء تقييم متخصص لمشاريع القوانين، من جوانب من بينها المنظور الجنساني. غير أن الدولة الطرف تعترف بأن تنفيذ التقييمات الجنسانية تعطل بسبب عدم كفاية القدرات المتاحة في الهيئات الحكومية المعنية وغياب التقارير المنتظمة وآليات الرصد. يرجى بيان الخطوات المتخذة بهدف بناء قدرات الهيئات الحكومية المعنية وزيادة صقل الآليات المتعلقة بالتحليل القانوني من منظور جنساني.

الرد: تُجرى أنشطة للتوعية بانتظام في سياق زيادة قدرات الدوائر الموجودة المعنية بإجراء التقييمات المتخصصة لمشاريع القوانين، بما في ذلك من المنظور الجنساني. ومن أجل تحسين الآليات الجنسانية، وتحسين تقييم مدى امتثال أحكام مشاريع القوانين لأحكام المساواة في الحقوق والواجبات والمسؤوليات والفرص بين الرجل والمرأة، شارك مسؤولون من وزارة العدل في الأنشطة التالية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤: (أ) المدرسة الصيفية "أدوات لتحسين التشريعات"؛ (ب) حلقة عمل "تقنيات سن القوانين"؛ (ج) دورة تدريبية "مراحل عملية سن القوانين".

الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

٥ - يشار في الفقرة ٢٩ من التقرير إلى أنه في أعقاب التغييرات الهيكلية في الحكومة، أحييت المسؤولية المتعلقة بالسياسة الجنسانية إلى وزارة الشباب والعمل والعمالة، التي أنشأت بدورها قسماً معنياً بالسياسة الجنسانية. ويشار أيضاً إلى المجلس الوطني المعني بالتنمية الجنسانية (الفقرة ٣٠). يرجى تقديم معلومات مفصلة عن التغييرات المدخلة على المؤسسات المسؤولة عن تعزيز النهوض بالمرأة وعن الولايات المسندة إلى المجلس الوطني والقسم، والموارد البشرية والمالية المخصصة لهما.

الرد: في ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وبموجب القرار رقم ١٠٩ لحكومة جمهورية قيرغيزستان المتعلق بالتغييرات الوظيفية الهيكلية المدخلة في نظام الهيئات التنفيذية للدولة، أُحيلت مهام تنسيق السياسات الجنسانية التي كانت قد أُسندت إلى وزارة الشباب والعمل والعمالة المنشأة حديثاً، إلى وزارة التنمية الاجتماعية.

وتعد وزارة التنمية الاجتماعية حالياً هي السلطة التنفيذية المركزية المكلفة بتنفيذ سياسة جنسانية موحدة. ولدى الوزارة قسم للسياسة الجنسانية به ستة موظفين وكشوف مرتبات تبلغ قيمتها حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ سوم.

وقد أنشئ المجلس الوطني للتنمية الجنسانية بقرار الحكومة رقم ٢٦٨ المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٢. والمجلس الوطني عبارة عن هيئة تنسيقية تشاورية استشارية تتولى تنسيق عملية وضع وتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بمسائل التنمية الجنسانية. ويتألف المجلس الوطني من ٢٥ عضواً من الأعضاء في الحكومة والنواب في البرلمان (جوغوركو كينيش) وقادة الهيئات الحكومية والسلطات المحلية، وممثلي اتحاد نقابات العمال في قيرغيزستان، والمنظمات غير الربحية والمنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية الجنسانية، والخبراء المستقلين في الشؤون الجنسانية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت أربع جلسات مفتوحة للمجلس الوطني للتنمية الجنسانية، ترأسها نائب رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان.

التدابير الخاصة المؤقتة

٦ - يرجى الإفادة بمعلومات واضحة عن التدابير الخاصة المؤقتة التي أنشئت بموجب القانون وعن حالة تنفيذها. فبالرغم من استحداث بعض التدابير الخاصة، من المعترف به أن التمثيل غير المتكافئ عموماً للرجال والنساء على مستوى صنع القرار لم يتغير، لأسباب منها استمرار القوالب النمطية المتعلقة بمكانة المرأة في المجتمع وضعف الآليات الموجودة لرصد تلك التدابير (الفقرتان ٤٦ و ٤٧). يرجى الاستفاضة بشأن التدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتعزيز تلك التدابير.

الرد: تعلم حكومة جمهورية قيرغيزستان تماماً بالمسائل المتصلة بتمثيل الرجل والمرأة في مستويات صنع القرار. وفي عام ٢٠١٤، في اجتماع للمجلس الوطني للتنمية الجنسانية، نُظر في اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان تمثيل الجنسين في الهيئات الحكومية، واعتمدت توصيات بشأن الحصص المقررة للجنسين في القانون الانتخابي. وهذه شملت توصيات بدعم مبادرات نواب البرلمان بإدراج معايير في القانون الانتخابي تهدف إلى تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان وفي

المجالس المحلية؛ وتوصية البرلمان بأن يدرج في التدابير المتخذة في قانون الانتخابات لكفالة تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المحلية، مثلاً، تدابير لضمان نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من النواب المنتخبين في البرلمان والمجالس المحلية من النساء، من خلال آليات من قبيل وضع شروط لتناسب أسماء الرجال والنساء وترتيبها في قوائم المرشحين؛ وإدماج آلية لضمان تمثيل المرشحات في القائمة، كما يلي على سبيل المثال: "إذا تقدّم مرشح أو مرشحة ما، بعد يوم الاقتراع وقبل تخصيص المقاعد، لإبلاغ اللجنة الانتخابية المحلية ذات الصلة برفع اسمه أو اسمها من قوائم المرشحين والعدول عن العمل كنائب أو نائبة في البرلمان، يُملأ مكان هذا المرشح أو المرشحة على القائمة بالمرشح التالي على القائمة من نفس نوع الجنس". وأوصي أيضاً بضرورة اعتماد الأحزاب السياسية في جمهورية قيرغيزستان آليات داخلية لكفالة تكافؤ الفرص لتمثيل النساء والرجال في قوائم مرشحي الأحزاب للنيابة في البرلمان والمجالس المحلية. وحُثَّت وسائل الإعلام على إجراء حملات إعلامية واسعة دعماً لتبوء المرأة لمراكز قيادية سياسية وزيادة مشاركة المرأة في انتخابات المجالس المحلية والبرلمان.

القوالب النمطية والممارسات الضارة

٧ - من المعترف به أن القوالب النمطية الجنسانية مازالت موجودة في الدولة الطرف، في مجالات من بينها قطاع التعليم. وبالإضافة إلى المعلومات الواردة في الفقرة ٥٢، يرجى الإفادة بمعلومات أوفى عن التدابير المتخذة للقضاء على القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس.

الرد: تعمل السلطة المختصة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الجنسانية، وهي وزارة التنمية الاجتماعية، بشكل وثيق مع المجتمع المدني للقضاء على القوالب النمطية الجنسانية في جميع مجالات المجتمع، عن طريق المبادرات التعليمية. ونُشِرَت في عام ٢٠١٤ مواد تعليمية لاستخدامها في حلقات العمل التدريبية والفصول الخاصة والأنشطة التعليمية الأخرى المضطلع بها أساساً بغرض القضاء على القوالب النمطية الجنسانية الموجودة في كل جانب من جوانب الحياة العامة، وذلك لتعميمها على المجتمعات المحلية والمدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي. وشملت هذه المواد دليلاً للجان العاملة لمنع العنف المنزلي، ودليلاً للزعماء الدينيين، ونموذجاً تعليمياً عن حقوق المرأة في الإسلام، في قيرغيزستان.

وعلاوة على ذلك، ما برحت جمهورية قيرغيزستان تشارك على مدى ١٦ عاماً في حملة الأمم المتحدة العالمية المعنونة "سنة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني". وخلال هذه الفترة، شارك بفعالية أطفال المدارس وطلاب الكليات والشباب من المجتمعات

المخيلة في أنشطة الحملة، التي تشمل أيضاً مناسبات تثقيفية وتوعوية للقضاء على التحيزات الجنسانية.

العنف ضد المرأة

٨ - يشار إلى أن القانون رقم ١٣٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ المعدّل لقانون المسؤولية الإدارية يهدف إلى زيادة فعالية التدابير الرامية إلى منع العنف المنزلي عن طريق تطبيق جزاءات أشد لا تُعاقب بموجبها هذه الجرائم بالغرامات المالية فحسب، وإنما أيضاً بالحبس الإداري لمدة تصل إلى خمسة أيام (الفقرة ١٨). يرجى شرح الفرق بين الجرائم التي تخضع للعقوبات الإدارية وتلك التي تخضع للعقوبات الجنائية بموجب التشريع الساري حالياً، وتوفير بيانات إحصائية عن عدد القضايا المرفوعة في إطار كل فئة. ويرجى بيان كيفية تعريف العنف ضد المرأة في قانون الحماية الاجتماعية والقانونية ضد العنف المنزلي المعتمد في عام ٢٠٠٣ (أو لائحته)، وتوفير تعريف واضح للأشخاص المشمولين بالقانون. ويرجى أيضاً بيان نطاق الظروف التي تبرر إصدار أوامر تقييدية، والموافاة بأرقام محدثة عن عدد دور الإيواء، التي تديرها الدولة والتي تديرها منظمات غير حكومية على السواء، المتاحة حالياً لضحايا العنف المنزلي في جميع المناطق.

الرد: جرت صياغة مشروع قانون جديد للحماية من العنف المنزلي بمبادرة من وزارة التنمية الاجتماعية، بالاشتراك مع عدد من الخبراء. وأُجري تقييم لسبل تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية والقانونية من العنف المنزلي على مدى العقد منذ أن دخل حيز النفاذ، وتشير التحليلات التي أجريت لأحكامه إلى ضرورة مراجعة قواعده بهدف وضع آلية أكثر فعالية لحماية الأشخاص المتضررين من العنف المنزلي.

ويوضح مشروع القانون المقترح مبادئ القانون، ويعيد النظر في المصطلحات المستخدمة ويوسع نطاق مفهوم العنف المنزلي ليشمل جانبي العنف والتهديد الاقتصادي للعنف المنزلي.

وتمت زيادة عدد الكيانات المشتركة في إنفاذ مشروع القانون. ويحدد مشروع القانون مسؤوليات هيئة إنفاذ القانون المسؤولة عن التنسيق والتعاون مع الكيانات العاملة على توفير الحماية من العنف المنزلي، كما يميز بين واجبات ومسؤوليات هيئات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي، ويحدد من يحق له اللجوء إلى أجهزة الشؤون الداخلية للحصول على أمر حماية، أو إلى المحاكم للقضاء بفرض قيود معينة على أي شخص يرتكب العنف. وهو يحدد الجهة الملزمة بتوفير الأدلة في قضايا العنف المنزلي.

ولزم إدخال تعديلات وإضافات على قوانين تنظيمية أخرى في سياق وضع مشروع قانون جديد بشأن الحماية من العنف المنزلي يهدف إلى إنشاء نظام تتواصل في إطاره الهيئات المختلفة في مجال العلاقات الأسرية. ويوجد مشروع قانون يعدّل ويكمل بعض الصكوك التشريعية المعنية لجمهورية قيرغيزستان. ويقترح القانون المتعلق بأسس الخدمات الاجتماعية إدخال تعديلات وإضافات على الجزء من المادة ٣ المتعلق بمراكز التصدي للأزمات والمراكز الاستشارية والوقائية ودور الإيواء (مرافق للإقامة المؤقتة لضحايا العنف المنزلي). وهذه المنظمات أساسية لتوفير الخدمات بشكل متكامل ولزيادة فعالية تصدي الحكومة للعنف المنزلي. وبمجرد اعتماد القانون، ستدرج تلك الخدمات في سجل الخدمات العامة.

وجرى التفاوض بشأن مشروع قانون الحماية من العنف العائلي مع الوزارات والوكالات، وهو حالياً قيد النظر في الفرع التنفيذي.

وبموجب قانون المسؤولية الإدارية، تشكل أي تصرفات متعمدة (جسدية ونفسية وجنسية) يرتكبها أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها عنفاً منزلياً، إذا انتهكت هذه الأفعال الحقوق والحريات الدستورية أو خلافاً لأي فرد من أفراد الأسرة، أو تسببت في إصابات الخفيفة، أو معاناة جسدية أو عقلية، أو في إيذاء النمو البدني أو العقلي لأحد أفراد الأسرة، بغض النظر عن السن أو الجنس، وإذا خلا أي من تلك التصرفات من عناصر الجريمة التي تجعلها تُصنّف في فئة المسؤولية الجنائية.

وتتحقق المسؤولية الجنائية حين تجتمع العناصر ذات الصلة للجريمة وينبغي إنفاذها في الحالات التي يقوم فيها أحد أفراد الأسرة بقتل فرد آخر منها أو يقوده أو يدفعه إلى الانتحار، أو يتسبب في ضرر بدني خطير أو حقيقي، أو يشارك في الانتحار بالأشخاص أو الجرائم الجنسية أو غير ذلك من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات.

وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٤، وضعت وكالات إنفاذ القانون ١٠٢ من الإجراءات الجنائية المتعلقة بالعنف المنزلي ضد المرأة.

وعلى الصعيد الوطني، يوجد ١٣ مركزاً أهلياً للتصدي للأزمات يقدم المساعدة لضحايا العنف. وتنفذ مراكز التصدي للأزمات برامج مختلفة تشمل مجموعة واسعة من خدمات الدعم الاجتماعي. وتقدم جميع مراكز التصدي للأزمات تقريباً خدمات إعادة التأهيل النفسي والمساعدة القانونية (المشورة والتمثيل في المحكمة والمساعدة في صياغة بيانات الدعوى، واسترداد الوثائق، ضمن أمور أخرى) والاستشارات الطبية. وتتوافر خطوط ساخنة سرية ومساعدات مالية إلى أقصى حد ممكن، وكذلك المساعدة في إيجاد عمل. وفي بعض المراكز، توجد أيضاً دور إيواء لضحايا العنف المنزلي يجدون فيها سكناً آمناً مؤقتاً.

ويتصل حوالي ١٠.٠٠٠ امرأة كل عام بمراكز التصدي للأزمات وبأجهزة الشؤون الداخلية ومحاكم الشيوخ بشأن مسائل متصلة بالأسرة والعنف القائم على نوع الجنس.

ومن خلال الميزانيات المحلية، تشارك الدولة في تمويل مركز سيزيم للتصدي للأزمات في بيشكيك. وعلاوة على ذلك، ومن خلال نظام الشراء الوطني، جرى تخصيص مبلغ ٤٤٣.٠٠٠ سوم لذلك المركز من الميزانية الوطنية في عام ٢٠١٢، ومبلغ ٢٩٦.٨٠٠ سوم في عام ٢٠١٣.

وكل عام، تنظم وزارة التنمية الاجتماعية عملية تنافسية فيما بين المنظمات غير الحكومية والأهلية عن طريق آلية الشراء الوطنية والاجتماعية. وفي عام ٢٠١٣، جرى تخصيص ما مجموعه ٧٩٧.٣٠٠ سوم لمؤسسة دار السلام لفتح مركز للتصدي للأزمات لخدمة الأسر، بما في ذلك الرجال الذين يعيشون في ظروف صعبة، بغرض منع العنف المنزلي.

٩ - يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز ومواصلة وضع البرامج التدريبية المصممة خصيصاً للقضاة وضباط الشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛ ولتحسين سبل الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة، بسبل من بينها توفير المساعدة القانونية لضحايا العنف الجنسي والجنساني؛ وتعزيز قدرة مقدمي الخدمات العاملين مع الناجين من العنف على الصعيدين الوطني والمحلي.

الرد: عقد مركز تدريب القضاة التابع للمحكمة العليا حلقات العمل التالية للقضاة:

(١) المعايير الدولية للمساواة بين الجنسين والتشريعات الوطنية للمساواة بين الجنسين، لقضاة المحكمة البلدية من مدن أوش وكاراكول وبيشكيك، حضرها ٥٦ قاضياً من قضاة المحكمة البلدية (في عام ٢٠١٠).

(٢) إحصاءات الجرائم الجنسانية: جمع البيانات عن العنف المنزلي وتحسين جودة إحصاءات العنف المنزلي، لمسؤولي وموظفي المحكمة بالإدارة القضائية التابعة للمحكمة العليا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

(٣) دورة تدريبية مدتها أربعة أيام لقضاة الدوائر الابتدائية عن التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بحماية حقوق الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في المحاكم، حضرها ١٥ قاضياً من قضاة الدوائر الابتدائية (بيشكيك، ٢٠١٣).

(٤) في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدم مركز تدريب القضاة دورة تدريبية لمسؤولي المحاكم والمسؤولين في الإدارة القضائية بالمحكمة العليا بشأن جمع

إحصاءات العنف المنزلي، وتناولت أيضاً مسائل عامة بشأن النظرية الجنسانية، والمعايير الدولية والتشريعات الوطنية للمساواة بين الجنسين. وحضر الدورة ٣٠ شخصاً.

(٥) ومن المقرر إقامة دورات مخصصة للقضاة ومسؤولي المحاكم في النصف الثاني من العام بشأن المواضيع التالية:

١ - بناء القدرات للقضاة بشأن التمييز بين الجنسين والعنف الجنساني والجرائم الجنسانية والعنف المنزلي وأوامر الحماية التي تصدرها المحكمة.

٢ - بناء القدرات المتعلقة بجمع إحصاءات الجرائم الجنسانية للمسؤولين في المحاكم والإدارة القضائية بالمحكمة العليا.

ونتيجة لهذه الدورات التدريبية، تشجّع القضاة على اتباع ممارسة استناد القرارات القضائية إلى المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠ - يرجى تقديم معلومات محدّثة عن وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن دور المرأة في تعزيز السلام والأمن.

الرد: وافقت الحكومة بقرارها رقم ٧٨ بء المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ على خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن دور المرأة في تعزيز السلام والأمن. ووفقاً للفقرة ١-١ من هذه الخطة، صاغت وزارة التنمية الاجتماعية واعتمدت الحكومة الأمر رقم ١٤-٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بشأن إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات لتقييم التشريعات الخاصة بقطاع الأمن لضمان الامتثال لمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وتنص الفقرة ٥-٢ من خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن على وضع برنامج تدريبي للقضاة بشأن المرأة والسلام والأمن، وعلى عقد حلقات عمل للقضاة.

ويعد وضع برنامج التدريب للقضاة بشأن المرأة والسلام والأمن وتوفير التدريب للقضاة خطوتين اتخذتا في الوقت المناسب. ويشارك مركز تدريب القضاة والمحكمة العليا ومجلس القضاة في التخطيط لإنشاء فريق عامل لوضع واختبار برنامج تدريب القضاة بشأن المرأة والسلام والأمن. ويشمل المنهج الدراسي للتعليم المستمر لعام ٢٠١٥ حلقات دراسية للقضاة بشأن العنف ضد المرأة.

١١ - يشار إلى أن التدابير المتخذة لمكافحة العنف ضد المرأة، رغم وضع خطط عمل بشأنها، مازلت حبراً على ورق بقدر كبير بسبب تباطؤ التمويل المخصص لها في إطار ميزانية الدولة. يرجى تقديم معلومات بشأن الخطوات المتخذة لكفالة تخصيص موارد كافية في إطار ميزانية الحكومة لأغراض تنفيذ المبادرات وخطط العمل المختلفة المذكورة في التقرير.

الرد: من الأهمية بمكان، من أجل زيادة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار في إطار النظام البرلماني، أن توضع قواعد إلزامية للأحزاب السياسية بشأن تمثيل المرأة في الهيئات الحزبية العليا. وإضافة إلى ذلك، فإن التعديلات والإضافات المدخلة على القانون الدستوري بشأن انتخاب رئيس جمهورية قيرغيزستان ونواب البرلمان (جوغوركو كينيش)، وعلى القانون المتعلق بانتخاب النواب في المجالس المحلية (كينيش)، ولا سيما القاعدة التي تقضي بحفظ ترتيب الرجال والنساء في قوائم الأحزاب حتى إذا استُبدل المرشحون/المرشحات، ستكفل إبقاء تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية عند نسبة ٣٠ في المائة.

ومن أجل تحسين النظام الانتخابي وكفالة شفافية الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥، شكّل فريق عامل مشترك بين القطاعات يضم ممثلين للحكومة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار استراتيجية التنمية المستدامة للبلد. وتعزز السلطة المختصة تقديم مقترحات إلى الفريق العامل بشأن تعزيز آلية الحصص المقررة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة. وثمة أهمية خاصة أيضاً لمسألة تعزيز الرقابة البرلمانية ورقابة النيابة العامة على إنفاذ الدستور وقوانين المساواة بين الجنسين والقوانين الانتخابية، لا سيما فيما يتصل بتمثيل المرأة في المناصب القائمة على الانتخاب وعلى التعيين على مستويات صنع القرار.

الاتجار بالبشر والاستغلال في البغاء

١٢ - يرجى تقديم بيانات شاملة ومصنفة عن أنماط وديناميات الاتجار بالبشر في الدولة، بما يشمل بيانات عن الآليات القائمة والمتوخاة، القانونية والاجتماعية على السواء، لأغراض مكافحة الاتجار الداخلي بالنساء والفتيات واستغلالهن في البغاء، ولتحسين رصد حالة المهاجرات، والتعرف على حالات الاتجار والاستغلال ومنعها. يرجى تقديم معلومات وافية عن تنفيذ خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك فيما يتعلق بمخصصات الميزانية للأنشطة ذات الصلة.

الرد: من المعترف به أن الاتجار بالأشخاص، بموجب القانون الدولي، أحد أخطر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويوجد عدد من العوامل التي تهيئ الظروف المواتية للاتجار بالأشخاص. وتشمل هذه العوامل صعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في عدد المهاجرين سواء داخل الجمهورية أو إلى بلدان أخرى، حيث يلتمس الناس دخلاً أعلى وأحوالاً أفضل للمعيشة. وما ييسر الاتجار بالأشخاص أيضاً أنه يمر دون عقاب إلى حد كبير، لأنه يُرتكَب في صور خفية ومقنعة؛ وهذا يشير إلى ارتفاع الحجم المستتر منه، لا سيما بالنظر إلى العقيلة السائدة في آسيا. ولهذا السبب، من غير الممكن أن تُتَّبَع أنماط الاتجار بالأشخاص.

وفي السنوات الأخيرة، اكتسبت وكالات إنفاذ القانون بقرغيزستان بعض الخبرة في مكافحة الاتجار بالبشر. ففي سياق التحريات التي تجريها، اكتشفت جماعات إجرامية ضالعة في الاتجار بالبشر وقدمتها إلى العدالة. وفي عام ٢٠١٣، رفعت سلطات إنفاذ القانون بقرغيزستان ١٠ قضايا جنائية متعلقة بالاتجار بالأشخاص، مقابل ٦ قضايا في عام ٢٠١٢ و ٩ قضايا في عام ٢٠١١ و ١٣ قضية في عام ٢٠١٠.

ويشهد تحليل الإحصاءات المتعلقة بالقضايا الجنائية على صعوبة الكشف عن هذا النوع من الأنشطة الإجرامية. ويلزم تحلي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بمعرفة وتدريب متخصصين للتعامل مع الجرائم من هذا القبيل.

ونجحت وحدات التحقيق التابعة للجنة الحكومية المعنية بالأمن الوطني في جمهورية قرغيزستان في تحديد وإغلاق أكثر من ١٠ ممرات للاتجار بالبشر واتخذت الإجراءات الجنائية ضد القائمين عليها. وتعمل الوحدات التابعة لتلك اللجنة أيضاً باستمرار للكشف عن الجرائم من قبيل تزوير الوثائق والأوسمة والطوابع والأختام والنماذج الرسمية أو صنعها أو بيعها أو استخدامها، وكذلك عبور حدود الدولة بصورة غير مشروعة.

وبموجب دستور جمهورية قرغيزستان، يعتد بحقوق وحريات الإنسان بوصفها قيماً علياً، ويُحظر الرق والاتجار بالأشخاص. وعلى أساس هذه الأحكام الدستورية، تتخذ حكومة جمهورية قرغيزستان تدابير مستمرة لتنظيم وتنسيق إجراءات الدولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وقد أدى تنفيذ البرامج المعتمدة إلى تعزيز فعالية إجراءات الوكالات الحكومية الرامية إلى مكافحة تجارة الرقيق الحديثة؛ وإلى معالجة عدد من المسائل المتعلقة بمواءمة تشريعات قرغيزستان مع القانون الدولي؛ وتعزيز فعالية أنشطة إنفاذ القانون.

وبعد الانتهاء من خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في جمهورية قيرغيزستان، أصبح من الضروري اعتماد برنامج جديد لمكافحة الاتجار بالبشر وخطة عمل لتنفيذه.

وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اعتمدت حكومة جمهورية قيرغيزستان القرار رقم ١٤ المعنون "برنامج حكومة جمهورية قيرغيزستان لمكافحة الاتجار بالبشر في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦".

وينص البرنامج على تخطيط وتنسيق أنشطة الوكالات الحكومية وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية وغير الحكومية في تنفيذ الإجراءات اللازمة لمنع الاتجار بالبشر وكشفه ووقفه بفعالية، ولحماية ومساعدة ضحايا هذا الاتجار.

المشاركة في الحياة السياسية والعامة وفي صنع القرار

١٣ - يرجى توفير معلومات عن أي تدابير معينة اتخذت، ليس لتحقيق النسبة المستهدفة وقدرها ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في صفوف نواب البرلمان فحسب بل أيضاً للحفاظ على تلك النسبة (أو تجاوزها)، وكفالة فعالية نظم الحصص الأخرى المعمول بها وتحقيقها للنتائج المتوقعة منها، على مستويات من بينها المستوى المحلي، بغرض كفالة المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية والعامة.

الرد: في عام ٢٠١٢، أجريت انتخابات لما عدده ٤١٦ من المجالس المحلية (أيل كينيش) و٢٥ مجلساً فقط من مجالس المدن؛ مما يعني أن الأغلبية الساحقة للمرشحات ترشحن للانتخاب في إطار نظام الأغلبية، الذي يعتبر غير مؤات للمرشحات بسبب انتشار القوالب النمطية الجنسانية، ولا سيما في المناطق الريفية، ومحدودية الموارد المتاحة للنساء. وبالتالي، يُعدّ ضعف تمثيل المرشحات في نتائج الانتخابات المحلية نتيجة منطقية لعدم وجود تدابير خاصة في التشريع الانتخابي.

أما عدد النساء المنتخبات لمناصب النواب من قوائم الأحزاب استناداً إلى الحصص الجنسانية فهو أكبر بكثير. فعلى سبيل المثال، شكلت النساء نسبة ٢٦,٧ في المائة من النواب المنتخبين لمجلس مدينة بيشكيك ونسبة ٢٤,٤ في المائة من المنتخبين لمجلس مدينة أوش.

وتؤكد الاتجاهات الناشئة في تمثيل المرأة في المجالس المحلية ضرورة تغيير الطريقة التي تُجرى بها الانتخابات المحلية، وإدراج آليات وتدابير خاصة لضمان تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية في الهيئات المنتخبة، على النحو الذي يكفله دستور جمهورية قيرغيزستان.

وأضفى قانون انتخابات المجالس المحلية لجمهورية قيرغيزستان صبغة رسمية على بعض التدابير الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي. فلا يجوز أن تتجاوز نسبة المرشحين على القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية ومجموعات الناخبين لانتخابات مجالس المقاطعات والمجالس البلدية الذين هم من نفس الجنس مقدار ٧٠ في المائة، ولا يجوز أن يتجاوز الفرق في الترتيب بين الرجال والنساء في القوائم مكانين.

ووفقاً لبيانات مجمعة من مكتب الموارد البشرية التابع للدولة، بلغت في عام ٢٠١٤ النسبة الفعلية للنساء في الخدمة المدنية ٤٢,٤ في المائة من مجموع عدد الموظفين المدنيين. وفي عام ٢٠١٣، بلغت النسبة المئوية الفعلية للنساء بين موظفي البلدية ٣٥,١ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، بلغ تمثيل النساء نسبة ٦٠ في المائة بين قضاة المحكمة العليا، و ٥٠ في المائة في مكتب أمين المظالم، و ٣٣,٣ في المائة في اللجنة المركزية للانتخابات والاستفتاءات ودائرة الحسابات في جمهورية قيرغيزستان.

ومن أجل تحسين النظام الانتخابي وكفالة شفافية الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥، شكّل فريق عامل مشترك بين القطاعات يضم ممثلين للحكومة ومنظمات المجتمع المدني في إطار استراتيجية التنمية المستدامة للبلد.

ومن أجل زيادة تمثيل المرأة، يلزم إقامة آليات منشأة قانونياً للنهوض بالمساواة بين الجنسين، ووضع قواعد إلزامية للأحزاب السياسية بشأن تمثيل المرأة في الهيئات الحزبية العليا، وتحسين آلية الحصص الحالية.

التعليم

١٤ - يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لضمان تمتع جميع الفتيات، بمن فيهن المنتميات إلى أقليات، بفرص متكافئة للحصول على تعليم مجاني إلزامي عالي الجودة. ويرجى بيان التدابير التي اتخذت لملاء الفجوة في جمع الإحصاءات المتعلقة بعدد الفتيات اللواتي لا يكملن دراستهن والأسباب الكامنة وراء ذلك، مع إيلاء اهتمام خاص إلى ارتفاع معدل التسرب الدراسي في صفوف الفتيات في المناطق الريفية.

الرد: منذ عام ٢٠٠٢، شرع كلٌّ من الوحدات التنظيمية لوزارة التعليم والنظام التعليمي برمته في جمع المزيد من التقارير الإحصائية الشاملة المصنفة حسب نوع الجنس (معدلات التسجيل والتسرب من المدارس بحسب مستوى التعليم)، مما سيسمح بإجراء تحليل أكثر حسماً للحالة ويوجه الجهود المبذولة لمعالجة المسائل الجنسانية في التعليم، وذلك بهدف ضمان حصول الجميع على التعليم الأساسي.

العمالة

١٥ - يرجى تقديم معلومات عن أي خطوات أُتخذت للإعمال القانوني الكامل لمبدأ المساواة في الأجر عن العمل المساوي في الحجم، بغرض كفالة الامتثال التام لأحكام المادة ١١ من الاتفاقية وتقليص الفجوة المستمرة بين أجور النساء والرجال. ويرجى تقديم معلومات وافية عن التشريعات المعينة المقررة لحظر التحرش الجنسي في مكان العمل. ويرجى أيضاً تقديم معلومات وافية فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لدعم وحماية العدد الكبير من النساء المشتغلات في القطاع غير الرسمي بدون أجر مضمون أو ضمان اجتماعي.

الرد: وفقاً للأرقام التي جمعتها اللجنة الإحصائية الوطنية لجمهورية قيرغيزستان في منشور "المرأة والرجل في جمهورية قيرغيزستان، ٢٠٠٧-٢٠١١"، بلغ متوسط أجور الرجال في عام ٢٠١١ (١٠ ٦٧٥ سوماً) ١,٣ ضعف متوسط الأجر الذي تتقاضاه النساء (٨ ٣٦٦ سوماً). ويعزى ذلك إلى اشتغال المرأة بالأكثر في ميادين التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، حيث مستويات الأجور أدنى من القطاعات الحقيقية للاقتصاد التي يكون فيها معظم العاملين من الرجال.

ومن أجل تحسين الأجور للعاملين في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وكذلك الحوافز المادية للعاملين، اتخذت حكومة جمهورية قيرغيزستان في عام ٢٠١١ عدداً من القرارات بدأ بمقتضاها اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١١ تطبيق نظام منقح للأجور لهؤلاء العمال، يشمل الأخذ بمستويات للأجور على نطاق القطاعات مضافاً إليها زيادات في المرتبات. وبناءً عليه، رُفِعَت مستويات الأجور للعاملين في قطاعي التعليم والرعاية الصحية وفي المجال الثقافي بما متوسطه ٢ إلى ٢,٥ ضعف مستوياتها السابقة. وبعد هذه الزيادات بلغت مستويات الأجور للرجال والنساء، على التوالي، ٢,٣ و ٢,٧ ضعف مستوياتها عام ٢٠٠٧.

وشُهِدَت أعلى معدلات للرواتب بين النساء العاملات في المجال المالي، حيث بلغت ١٨ ٢٥٧ سوماً، وهي تبلغ ٢,٢ ضعف متوسط أجور النساء على الصعيد الوطني. وسيؤدي ارتفاع الأجور في المجال الاجتماعي إلى اجتذاب الرجال للعمل في هذا القطاع مما سيحد من فجوة الأجور بين الرجال والنساء.

وقد وضعت وزارة العمل والهجرة والشباب برنامجاً لتعزيز التوظيف وتنظيم هجرة العمالة الخارجية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠، وجرى اعتماده في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بموجب القرار رقم ٤٨٥ لحكومة قيرغيزستان. وينص البرنامج على تهيئة الظروف المواتية

للعمالة المنتجة والحد من البطالة واتخاذ الخطوات لمعالجة الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال اتخاذ تدابير لتعزيز العمالة تستهدف استخدام القوة العاملة على نحو أكمل وأكثر ترشيحاً، مع حماية حقوق مواطني قيرغيزستان العاملين في الخارج.

عدد العاطلين المستفيدين من تدابير سوق العمل

العدد	السنة	عدد المستفيدين	عمالة مدفوعة الأجر في القطاع العام	تدريب مهني	اتتمان بالغ الصغر
١	٢٠١٢	المجموع	١٩٨٠٠	٦٥١٤	٣٥٤٩
		امرأة	٧٠٨٩	٣٧٢٦	١٤٤٨
٢	٢٠١٣	المجموع	٢١٠٧٨	٧٣٣٥	٢١٩٠
		امرأة	٧٥٨٦	٤٢٢٣	١٠٢٠
٣	٢٠١٤ (حتى الربع الثالث)	المجموع	١٩٧٢١	٦٥٦٨	٨٦١
		امرأة	٧٣٥٥	٣٧٤٢	٣٨٥

وتشير البيانات إلى أن أقل من نصف جميع المستفيدين من تدابير سوق العمل من النساء. وفي أغلب الأحيان، فإنهم يعملون في مجال تنسيق المناظر الطبيعية وغير ذلك من العمل الخفيف، ويشكلون حوالي ٤٢ في المائة من مجموع عدد الأشخاص العاملين في هذا المجال. وكانت أرقام العمالة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ جيدة، حيث بلغت نسبتها ٥٨,٨ في المائة و٥٧,٣ في المائة، على التوالي. غير أن العمالة بين النساء انخفضت من ٤٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣.

الصحة

١٦ - يشار إلى أن معدل وفيات الأمهات مازال مرتفعاً، وإن كان في سبيله إلى الانخفاض (الفقرة ١٣٦). ويشار أيضاً إلى أن نسبة تغطية وسائل منع الحمل في البلد تبلغ ٣٠,١ في المائة، وأن الانخفاض في استخدام وسائل منع الحمل يعود جزئياً إلى التأثير الديني المتزايد في صفوف السكان (الفقرة ١٤٤). يرجى توفير معلومات عن أثر التدابير المتخذة لزيادة الوعي في صفوف النساء والفتيات بشأن إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل. ويرجى بيان ما إذا أجريت أي دراسة لتحديد ما إذا كانت هناك صلة بين حالات الحمل المبكر وغير المرغوب فيه وبين الزواج المبكر. ويرجى توفير معلومات مفصلة عن طرح أي مبادرات جديدة، أو تحسين ما هو قائم منها بالفعل، فيما يتعلق بالثقيف بالصحة الجنسية والإنجابية في المدارس والتعليم الفني.

الرد: جار تنفيذ عدد من المبادرات في إطار بعض البرامج الاستراتيجية، على سبيل المثال، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، واستراتيجية تطوير التعليم بحلول عام ٢٠٢٠. وما فتئت الحكومة أيضاً تعمل باطراد على تشجيع أنماط الحياة الصحية في المدارس المهنية. وتتراوح أعمار الشباب الذين يحضرون في هذه المدارس بين ١٤ و ٢٨ عاماً. وحيث إن النضوج البيولوجي والنفسي والاجتماعي يحدث في هذه السن، تعد المادة الدراسية ”أنماط الحياة الصحية“ الأداة الأهم والأكثر فعالية لتعليم الشباب كيف يتبعون أنماط الحياة الصحية وينتهجون ممارسات آمنة.

ومنذ عام ٢٠٠٥، تتضمن المناهج الدراسية للمؤسسات المهنية برنامجاً مدته ٢٠ ساعة بعنوان ”أنماط الحياة الصحية“. وقد وُضع برنامج ”أنماط الحياة الصحية“ كبرنامج وقائي للطلاب، يعلمهم كيف ينتهجون أنماط الحياة الصحية والتفكير النقدي، ويعلمهم سبل التنمية الذاتية واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية.

ومنذ عام ٢٠١١، أُتخذ عدد من المبادرات، بالشراكة مع المركز الوطني للنهوض بالصحة التابع لوزارة الصحة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بهدف تعزيز برنامج ”أنماط الحياة الصحية“ في المدارس المهنية:

١ - وُضعت أدلة مادة برنامج ”أنماط الحياة الصحية“ للمعلمين الأقران في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ووافق عليها لاحقاً المجلس العلمي التابع لمركز الدولة للمنهجيات العلمية بهيئة التعليم المهني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وأوصى باستخدامه لتدريس ”أنماط الحياة الصحية“.

٢ - ووُضعت استراتيجية لتدريس برنامج ”أنماط الحياة الصحية“ وتمت الموافقة عليها. وتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية ليس في إدخال ”أنماط الحياة الصحية“ في نظام التعليم كإحدى المواد الدراسية فحسب، بل لجعلها جزءاً من الثقافة العامة للطلاب، مما يؤدي إلى تحسين صحة الطلاب وحفظها.

٣ - وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، قدّم تدريب على ”أنماط الحياة الصحية“ إلى ما مجموعه ٤٨ شخصاً، من بينهم معلمون من الأقران وأخصائيون من مقاطعتي طالاس ونارين. وفي عام ٢٠١٤، جرى تدريب ما عدده ٣٥ معلماً من معلمي ”أنماط الحياة الصحية“ من مقاطعات أوش وباتكين وجلال أباد، في إطار برنامج لتنمية المهارات تابع لمركز الدولة للمنهجيات العلمية.

وفي آذار/مارس ٢٠١٤، جرى رصد برنامج "أنماط الحياة الصحية" في المدارس في مقاطعات بيشكيك وأوش وجلال آباد ونارين وطالاس التي يُدرّس فيها البرنامج على سبيل التجربة أو التي تُنَبّت تدريسه فيها بالفعل. وأنشئ مكتب وتم تجهيزه بالمعدات، كما أنشئ وجّهز مركز صحي ومحطة للإسعافات الأولية.

وفي عام ٢٠١٤، اتخذ قرار بإنشاء مراكز للموارد لفائدة معلمي برنامج "أنماط الحياة الصحية" في مركز الدولة للمنهجيات العلمية في بيشكيك؛ وفي المدرسة المهنية رقم ٦ في مدينة كوكوي في حي طالاس؛ وفي المدرسة المهنية رقم ٨٧ في مدينة نارين بمقاطعة نارين.

ووفقاً للأمر رقم ١٣٧ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ الصادر عن وزارة الصحة بقرغيزستان، بشأن وضع خطة عمل لمكاتب تحسين الصحة التابعة لمراكز صحة الأسرة بالأحياء والمقاطعات، أُطلقت حملات عن الأمومة المأمونة والنظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي؛ ومشروع غولازيك؛ والوقاية من السل والملاريا؛ ورصد البرامج الغذائية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين والنساء الحوامل باستخدام تكنولوجيات مبتكرة.

وتبلغ تغطية وسائل منع الحمل في البلد نسبة ٣٥,١ في المائة، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض في عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض، وإلى تقليل الوفيات الناجمة عن مضاعفات ما بعد الإجهاض. إلا أنه لا يوجد نظام لتوفير وسائل منع الحمل، وتتسبب محدودية الموارد في استحالة شرائها، مما يعني أن البلد يعتمد على الإمدادات من الجهات المانحة (من صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). وتعاني قرغيزستان حالياً نقصاً في إمدادات الجهات المانحة؛ ويجب أن تُتخذ على وجه العجل تدابير لمعالجة الافتقار إلى نظام لتوفير وسائل منع الحمل.

ومنذ عام ٢٠٠٦، نفذت وزارة الصحة استراتيجية وطنية تهدف إلى تحسين الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، وهي استراتيجية جرت الموافقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٣٨٧ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي اعترف فيه باحتياجات المراهقين في مجال الصحة الإنجابية كأولوية من أولويات السياسات الحكومية، وأوردت في إطار الهدف رقم ٥ المتعلق بتحسين الصحة الإنجابية.

النساء الريفيات والمسنات

١٧ - يُذكر أن النساء في المناطق الريفية يواجهن تحديات كثيرة، في مجالات من بينها التعليم والمشاركة في الحياة السياسية والعامة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

يرجى توفير معلومات عن التدابير المتخذة لتحسين مشاركة الريفيات في الحياة السياسية والعامّة، ولتعزيز قدرتهن على الوصول إلى العدالة، وتزويدهن بالحماية والدعم والمساعدة لدى تعرضهن للعنف الجنساني، وضمان حصولهن على الرعاية الصحية وفرص العمل وتملك الأراضي وإدارتها، بالإضافة إلى الفرص الاقتصادية الأخرى. ويرجى تقديم معلومات عن حالة المسنات، بشأن أمور من بينها إمكانية حصولهن على الخدمات الصحية والاجتماعية وعلى الحماية من العنف، ويرجى بيان البرامج والاستراتيجيات المقررة لتلبية احتياجاتهن الخاصة.

الرد: لدى قيرغيزستان إطار قانوني قوي لحماية حقوق المسنين، يشمل ما يلي: قانوناً وطنياً بشأن المواطنين المسنين في جمهورية قيرغيزستان؛ وقسماً مخصصاً للمواطنين المسنين في استراتيجية تنمية الحماية الاجتماعية لشعب قيرغيزستان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ (قرار الحكومة رقم ٧٥٥، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)؛ وقرار الحكومة رقم ٦٣٥ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي يحدد الخدمات الاجتماعية الأساسية المقرر تقديمها للمواطنين المسنين في مراكز الرعاية اليومية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية؛ وتقديم خدمات ثابتة للمساعدة في البيوت للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الحكومة رقم ٣٦٥ المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١١). وقد أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية ست مؤسسات سكنية اجتماعية للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات ٧٤٧ شخصاً، من بينهم ٤٣٣ رجلاً و ٣١٤ امرأة. وبلغ عدد المسنين ما مجموعه ٤٣٣ شخصاً. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كان هناك ٩٠٠٠ شخص يتلقون زيارات منزلية؛ ومن بين هؤلاء ٧٠٠٠ شخص من المسنين. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كان هناك ٧٦٠٠٠ شخص يتلقون إعانة اجتماعية شهرية. ومن بين الأشخاص الذين يتلقون إعانة قدرها ١٠٠٠ سوم، يوجد ٠٠٠ ١ من المسنين و ٤٨٥ يعيشون في مناطق عالية الارتفاع. ويتلقى ما مجموعه ١٨٥ من "الأمهات البطالات"، وهي فئة تنطبق على الأمهات اللواتي يربين عدداً كبيراً من الأطفال، إعانة شهرية قدرها ٢٠٠٠ سوم.

الزواج والعلاقات الأسرية وخطف البنات بقصد الزواج

١٨ - يرجى تقديم معلومات مفصلة عن التدابير التي اتخذتها الحكومة ومكتب أمين المظالم المشار إليها في التقرير، من قبيل إنشاء خط تليفون للمساعدة العاجلة، والتدابير الرامية إلى زيادة الوعي في جميع قطاعات السكان بشأن خطف البنات بقصد الزواج، والزواج المبكر/زواج الأطفال، وتعدد الزوجات، والزواج غير المسجل. ويرجى توفير

معلومات مفصلة بشأن التدابير المتخذة للتصدي لتفشي ظاهرة خطف البنات بقصد الزواج. ويرجى بيان التدابير المتخذة لزيادة معدلات الحالات المقدمة إلى العدالة (لم توجد إلا إدانة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير)، ولتنفيذ التشريعات القائمة تنفيذاً فعالاً. ويرجى أيضاً بيان التدابير المتخذة لتسجيل تلك الحالات والتحقيق بشأنها ومقاضاة الجناة، بالإضافة إلى بيان الجهود المبذولة لتحسن المعرفة بالقانون، ومعالجة القوالب النمطية المستمرة، وكفالة قدرة الضحايا على الوصول إلى العدالة على قدم المساواة.

الرد: بموجب قانون الحماية الاجتماعية والقانونية من العنف المنزلي والقوانين واللوائح الأخرى لجمهورية فيرغيزستان، يُلزم أعضاء النيابة العامة برصد قانونية الإجراءات التي تتخذها كيانات الدولة، وبتخاذ تدابير لإلغاء أي قرارات إجرائية أو خلافه تكون غير مشروعة، وكفالة تسجيل وتدوين شكاوى العنف المنزلي بشكل كامل وفي الوقت المناسب.

ويتضمن القانون الجنائي لجمهورية فيرغيزستان مادة منفصلة بشأن اختطاف أي امرأة بغرض الزواج منها ضد إرادتها. وحتى وقت قريب، كانت العقوبة القصوى بموجب هذا الحكم السجن لمدة ثلاث سنوات. ومنذ عام ٢٠١٣، زيد الحكم إلى سبع سنوات، أو عشر سنوات إذا كانت الضحية قاصراً.

وعلى مدار الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٤، رُفِع ما مجموعه ٢٥ دعوى جنائية، مقابل ١٦ دعوى في نفس الفترة في عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ٦ قضايا مرحلة من سنوات سابقة (١١ قضية في ٢٠١٣)، و ١٧ قضية معروضة أمام المحاكم (١٦ قضية في ٢٠١٣) وأدين ٢١ شخصاً (٣٦ شخصاً في ٢٠١٣)، وأُنهيت ٥ قضايا (٥ قضايا في ٢٠١٣)، وجرى تعليق ٤ قضايا (٤ قضايا في ٢٠١٣)، وجرى التحقيق في ٥ قضايا (قضية واحدة في ٢٠١٣).

وبناءً عليه، تتخذ سلطات النيابة العامة للجمهورية جميع التدابير المتاحة بموجب القوانين للتصدي لحالات اختطاف البنات بقصد الزواج، وهي تركز بشكل خاص على مدى قانونية وصلاحيات القرارات الإجرائية التي تتخذها سلطات التحقيق والسلطات القضائية.

١٩ - يرجى توفير معلومات بشأن التعديلات المقترحة لتغليظ العقوبات عن الجرائم بموجب المادتين ١٢٩ (بشأن الاغتصاب) و ١٥٣ (بشأن الجمع بين زوجتين وتعدد الزوجات) من القانون الجنائي، وإزالة الأحكام التمييزية في المادتين ١٥٤ و ١٥٥ التي تؤثر على المادة ١٢٣ (بشأن الاختطاف)، مما سيجعل من جريمة اختطاف النساء بقصد

إجبارهن على الزواج مساوية لجريمة الاختطاف. ويرجى الاستفاضة بشأن المعلومات التي تفيد باستمرار وجود عدد كبير من الزيجات غير المسجلة.

الرد: يتضمن القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان مادة مستقلة بشأن اختطاف أي امرأة بغرض الزواج منها ضد إرادتها. وحتى وقت قريب، كان العقوبة القصوى بموجب هذا الحكم السجن لمدة ثلاث سنوات. ومنذ عام ٢٠١٣، زيد الحكم إلى سبع سنوات، أو عشر سنوات إذا كانت الضحية قاصراً.

انعدام الجنسية

٢٠ - يرجى تقديم معلومات مفصلة عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين النظام الوطني للجوء وللتصدي لظاهرة انعدام الجنسية في البلد. ويرجى بيان ما إذا كانت الدولة الطرف تعزم التصديق على اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية.

الرد: أصبحت جمهورية قيرغيزستان في عام ١٩٩٦ طرفاً في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز الأشخاص اللاجئين والبروتوكول الملحق بها. ومنذ الانضمام إلى هذين الصكين، أوفت قيرغيزستان بانتظام بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق باللاجئين. فعلى سبيل المثال، قامت بتوفير الحماية لأكثر من ٢٠.٠٠٠ لاجئ، واتخذت تدابير فعالة لتحسين التشريعات والإجراءات، ونفذت حلولاً دائمة للاجئين، وشاركت في جهود تعاون مثمر مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قانون اللاجئين، الذي يشمل أحكاماً لضمان حقوق اللاجئين، دخل حيز النفاذ في جمهورية قيرغيزستان منذ عام ٢٠٠٢.

واعتمد قانون معدل ومكمل لقانون اللاجئين في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٢. والغرض منه هو المواءمة بين القانون واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وغيرها من الصكوك والمعايير القانونية الدولية الأخرى. فعلى سبيل المثال، صيغ نص الديباجة كما يلي: "تمنح جمهورية قيرغيزستان جميع اللاجئين مركزاً متساوياً بموجب القانون دون أي تمييز على أساس الجنس أو العنصر أو اللغة أو العرق أو الدين أو السن أو الرأي السياسي أو غيره أو التعليم أو بلد المنشأ أو الممتلكات أو أي مركز آخر أو ظروف أخرى". وعلاوة على ذلك، جرى تعديل تعريف "اللاجئ" حتى يتوافق مع المادة ١ من اتفاقية عام ١٩٥١؛ وأزيلت الأحكام التي تقيد إمكانية الاستفادة من إجراءات منح مركز اللاجئ في الحالات التي يكون فيها الشخص المعني في البلد بطريقة غير مشروعة؛ ووُضعت أحكام لإصدار الوثائق للرعايا

الأجانب ريثما تظهر نتيجة الطعون في القرارات التي اتخذتها السلطة المختصة. وتهدف هذه التعديلات إلى تحسين التشريع المتعلق باللاجئين، ولا سيما عن طريق تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء، بمن فيهم النساء.

وفي الوقت نفسه، يتمتع اللاجئون ببعض المزايا في الحصول على الجنسية. فبموجب الفقرة ٢ (٤) من المادة ١٣ من قانون الجنسية، حُفِّضَت الفترة المقرر أن يقضيها الشخص في قيرغيزستان قبل التقدم بطلب الجنسية إلى ثلاث سنوات للأشخاص المعترف بهم كلاجئين.

تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية

٢١ - يرجى بيان ما تحقق من تقدم نحو قبول التعديل المدخل على الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.